

دور رقمه مصلحه الضرائب العقارية في دعم الإيرادات الضريبية "دراسة تطبيقية"

سحر صبحي محمد موسى الطويل

مدرس بقسم المحاسبة بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات

ملخص البحث:

يهدف البحث الى التحقق عن مدى مساهمه التحول الرقمي في تطوير مستوى الأداء بمصلحه الضرائب العقارية مما ينعكس على محاربه التهرب والغش الضريبي ويكون له اثر ايجابيا في زيادة الإيرادات والحصيله الضريبية ، وذلك من خلال الاعتماد على تطبيق آليات التحول الرقمي، وتحقيقا لهذا الهدف استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار البسيط لتحليل قدره مشروع التحول الرقمي المنفذ في منظومة الضرائب العقارية على دعم الحصيله الضريبية من خلال قائمة استبيان. اعتمدت الباحثة على المتغير المستقل وهو التحول الرقمي ، والمتغير التابع دعم الإيرادات الضريبية بأبعادها المتمثلة في (توسيع القاعدة الضريبية ، زيادة فاعلية التحصيل الضريبي ، زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي) . وتوصلت الباحثة إلى أن التحول الرقمي يساهم في تحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين مما يحقق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي. وتوصى الباحثة بضرورة اتخاذ المنظومة الضريبية إجراءات وسياسات محكمه ومعلنه لمواجهة التهرب الضريبي باستخدام طرق التحول الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الرقمه، التحول الرقمي، الإصلاح الضريبي، مؤشرات التحول الرقمي.

Abstract:

The research aims to verify the extent to which digital transformation contributes to the development of the level of performance in the Real Estate Tax Authority, which is reflected

in the fight against tax evasion and fraud and has a positive impact on increasing revenues and tax revenues, by relying on the application of digital transformation mechanisms, to achieve this goal, the researcher used the method Simple regression to analyze the ability of the digital transformation project implemented in the real estate tax system to support tax revenues through a questionnaire list. The researcher relied on the independent variable, which is digital transformation, and the dependent variable, supporting tax revenues with its dimensions (expanding the tax base, increasing the effectiveness of tax collection, increasing compliance and reducing tax evasion). The researcher concluded that digital transformation contributes to modernizing the tax administration system and facilitating procedures for taxpayers, which achieves tax justice and controls the tax community. The researcher recommends that the tax system should take firm and publicly announced procedures and policies to confront tax evasion using digital transformation methods

Key Words: Digitalization, Digital Transformation ,Tax Reform, Digital Transformation Indicators.

مقدمه البحث:

يعد دفع الضرائب أكثر تعاملات المواطنين مع الحكومة صعوبة واستهلاكاً للوقت حيث يعد الامتثال الضريبي وتحصيل الإيرادات أمراً ضرورياً لتمويل المنافع والخدمات العامة، ويعد هذا الأمر هو السبب في لجوء إدارات الضرائب إلى تنفيذ آليات التحول الرقمي مما قد يؤدي إلى إصلاحات ضريبية ناجحة. لقد كانت البداية

الحقيقة للتحوّل الرقمي بمصلحه الضرائب المصرية مع تطبيق الإقرارات الضريبية الالكترونية بإصدار قرار وزير المالية رقم 122 لسنة 2018 لإلزام الممولين (شركات الأموال) بتقديم إقرار ضريبة الدخل الكترونياً ، هذا بالإضافة إلى قرار وزير المالية رقم 695 لسنة 2018 الخاص بتقديم إقرارات الضريبة على القيمة المضافة الكترونياً اعتباراً من يناير 2019 ، واستكمالاً لذلك صدر قرار وزير المالية رقم 358 لسنة 2019 لإلزام شركات الأشخاص بتقديم الإقرارات الضريبية الكترونياً اعتباراً من يناير 2021 ، وإلزاماً للأشخاص الطبيعيين بموجب قرار وزير المالية رقم 296 لسنة 2020 اعتباراً من يناير 2021 بالإضافة إلى قرار وزير المالية 172 لسنة 2020 بشأن عدم الاعتراف بإقرار ضريبة القيمة المضافة إلا إذا كان مسجلاً به فواتير المشتريات وفواتير المبيعات ، وبهذا أصبح الإقرار الضريبي الالكتروني مصنع للبيانات التي يتم فرزها وتحويلها إلى معلومات تستخدم في الفحص الضريبي الالكتروني (مبروك، 2021) .

في واقع الأمر نجد أن هذا التحوّل أحرز تقدماً سريعاً على مدار العقد الماضي حيث انخفضت تكلفه التكنولوجيا الرقمية وأصبح استخدام الأدوات القوية اللازمة لتطوير التطبيقات أكثر سهولة ، وكما يعد ظهور البيانات الضخمة عاملاً مهماً في هذا التحوّل لأنه يمكن التحقق من المعلومات بسهولة مما يعزز امتثال دافعي الضرائب ، وبصفه عامه تشير التوقعات إلى أن حجم البيانات العالمية التي يمكن الحصول عليها من مقدمي خدمات الدفع عن طريق الهاتف وآلات تسجيل النقود الالكترونية والأسواق على شبكة الانترنت والمصادر الرقمية الأخرى سيضاعف نحو ثلاث مرات في الفترة 2020/2024 ، بالإضافة إلى ذلك فإن التحوّل الرقمي يأتي مدفوعاً بالتقدم السريع الذي تشهده التجارة الالكترونية التي من المتوقع أن تتوسع بنسبه 24% في الفترة 2020/2025 ، مما يجعلها جزءاً له أهميه متزايدة من القاعدة الضريبية ، وبناء على ما سبق نجد إن التحوّل الرقمي يجعل الأمور أسهل على السلطات عن طريق تخفيف العبء الإداري مما يمنح المسؤولين مزيداً من الوقت

لتركيز على الأنشطة ذات القيمة الأعلى مما يتيح من تبسيط الإجراءات عليها وتقليل عبء الامتثال على دافعي الضرائب.

الدراسة الاستطلاعية:

أوضحت الدراسة الاستطلاعية لتحديد اثر إصلاح السياسات الضريبية وتطور حصيلة الإيرادات العقارية . ان تقديرات الإيرادات الضريبية بمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023/2022 قد بلغت نحو 1,168,795 مليون جنيه (12,9% من الناتج المحلي)، مقابل نحو 983,010 مليون جنيه (12,4% من الناتج المحلي الإجمالي) وبزيادة قدرها 185,785 مليون جنيه بنسبه نمو قدرها 18,9% مقارنة بموازنة 2022/2021. يوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة مقارنة بتقديراتها في مشروع الموازنة للسنة المالية 2023/2022 .

تطور حصيلة الضرائب القيمة بالمليون جنيه

فعلى			موازنة		السنوات المالية
معدل النمو عن السنوات السابقة	النسبة إلى الناتج المحلي %	القيمة	النسبة إلى الناتج المحلي %	القيمة	
5,17	12,6%	957,305	15,0%	290,364	2015/2014
2,15	13,0%	315,352	15,6%	427,422	2016/2015
1,31	13,3%	007,462	18,0%	194,624	2017/2016
2,36	13,3%	302,629	12,8%	918,603	2018/2017
17,0	12,9%	736,121	13,5%	280,770	2019/2018
0,5	11,7%	739,633	13,6%	616,856	2020/2019
12,8	12,0%	833,993	13,9%	964,777	2021/2020
13,5	11,9%	946,375	12,4%	983,010	2022/2021
0,0	0,0%		12,9%	1,168,795	2023/2022

المصدر البيان المالي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023/2022.

وبالنظر إلى حصيلة إيرادات الضرائب العقارية نجد أنها حققت تطوراً ملحوظاً خلال الأعوام الأخيرة نتيجة لإصلاح منظومة الضرائب العقارية ، حيث زادت حصيلة الضرائب العقارية بنسبه نمو تزيد عن 500% من العام المالي 2015/2014 إلى العام المالي 2019/2018. إلا أن هذه النسبة قد انخفضت في العام المالي 2020/2019 نظراً لعد عوامل منها وقف العمل بقانون ضريبة الأرباح الزراعية بموجب القانون رقم 134 لسنة 2017 لمدة 3 سنوات ، ثم تم تحديد مدة الوقف لعامين إضافيين بالقانون رقم 147 لسنة 2020 ومد أجال سداد كل أو جزء من الضريبة العقارية المستحقة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية أو الإنتاجية أو الخدمية المتضررة من تداعيات فيروس كورونا المستجد التي يحددها مجلس الوزراء وذلك لمدة ثلاث أشهر بدون فوائد قابله للتجديد لمدة أخرى مماثلة ، كما تأثرت ضريبة الملاهي بالظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد وقرارات مجلس الوزراء بالوقف التام لنشاط الحفلات ونسبه 50% لنشاط السينما والمسرح والملاهي. ويوضح الجدول التالي معدل نمو الضرائب العقارية:

مليون جنيه

بيان	2014/2015	2015/2016	2016/2017	2017/2018	2018/2019	2019/2020	2020/2021 موازنة
الضرائب العقارية	939,6	1634,4	2637,1	3677,1	5367,3	694,1	4320,0
معدل النمو(%)	-	73,9	61,3	39,4	46,0	31,2-	16,9

المصدر: مركز معلومات مصلحه الضرائب العقارية.

وفى سبيل تنفيذ اليات التحول الرقمي تكبدت الدولة العديد من التكاليف الاستثمارية لمشروعات تطوير منظومة الضرائب العقارية والتي تتمثل في (مشروعات رفع كفاءة أجهزه تحصيل الضريبة العقارية وتكاليف تطوير الحاسب الألى وتطوير دار المحفوظات العمومية وحصر الثروة العقارية) عن الفتره (2015/2014 - 2020/2019) ، ويعرض الجدول التالي التكاليف الاستثمارية

لمشروعات تطوير منظومة الضرائب العقارية عن الفترة (2015/2014 - 2020/2019).

القيمة بالآلاف جنيه

اسم المشروع	وصف المشروع	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	التكلفة الاستثمارية على السنوات المالية					
				/2014 2015	/2015 2016	/2016 2017	/2017 2018	/2018 2019	/2019 2020
رفع كفاءة أجهزته تحصيل الضريبة العقارية	رفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية.	مستمر		13000	17717	12000	15000	36750	65000
تكاليف تطوير الحاسب الآلي	مكنة الدورية المستندية للضرائب العقارية.	مستمر		9000	2984	7000	9000	3925	6000
تطوير دار المحفوظات العمومية	رقمنة دار المحفوظات العمومية التابعة لمصلحة الضرائب العقارية.	مستمر		7150	3383	10000	10000	3925	6000
حصر الثروة العقارية	مشروع الحصر المكنة	مستمر		850	3010	3000	1500	400	6000

- المصدر: مشروعات وزاره المالية خال الفترة من العام المالي 2020-2014.

- وزاره المالية "حصاد ستة أعوام، انجازات ومشروعات وزاره المالية 2020-2014.

أولاً: مشكلة البحث.

تسعى النظم الضريبية الحديثة إلى القضاء على ظاهره التهرب الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية في المجتمع الضريبي، وفي إطار التوجهات الفكرية المعاصرة يجب البحث عن الوسائل والطرق المستحدثة في تحصيل الضريبة بما يتلاءم مع المتغيرات والتقنيات المتطورة (محمد لطفي، 2017). ومن هنا نجد انه في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة أصبح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمية احد أهم المواضيع المهمة التي تثير اهتمام الحكومات، حيث سارعت العديد من الحكومات للاستفادة من هذه التحولات الرقمية بهدف زيادة مستويات فعالية إداراتها ومن بينها اداره المالية العامة وهو ما يطلق عليه

رقمته المالية العامة حيث سمحت للحكومات بزيادة كفاءة تحصيل الضرائب من خلال تحسين طرق جمعها وتوسيع القاعدة الضريبية ، أضافه إلى محاربه الغش والتهرب الضريبي من خلال زيادة قدره الحكومات في جمع معلومات دقيقه وفوريه حول الأوعية الضريبية ، وتعتبر رقمته الضرائب هي إحدى الآليات التي تساهم في زيادة تسهيل وتحسين الخدمات الضريبية وكفاءة النظام الضريبي ، وتدل رقمته الضرائب العقارية على التحول الرقمي لإدارات الضرائب (الإدارة الالكترونية) حيث يعتبر رقمته الضرائب جزء من الجهود الحكومية لتطبيق الحوكمة الرقمية في تقديم الخدمات واستخدام البيانات العامة والشخصية ودعم تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي لآتمنه وظائف وأنشطه القطاع العام.(Marcello Estevao, 2021) ، وفي ظل التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية نجد أن إدارات الضرائب ستصبح أكثر تطوراً.

- فبدلاً من تخزين كميات هائلة من بيانات دافعي الضرائب سيتاح للإدارات إمكانية الوصول إلى الدفاتر المشفرة الموزعة التي يمكنها من رصد المعلومات عن الضرائب بسهولة.

- زيادة دعم قرارات إدارات الضرائب وتعزيزها بواسطة الذكاء الاصطناعي وبالتالي مراقبه النظام واكتشاف الأخطاء.

- من الممكن أن يصبح النظام الضريبي الالكتروني أكثر سهوله من حيث الاستخدام ومن حيث تمكين دافعي الضرائب من الاطلاع على معلومات تقديم الإقرارات الخاصة بهم.

- ستعمل إدارات الضرائب على تبسيط التعامل وانجاز الأعمال بين دافعي الضرائب ومسؤول الضرائب عن طريق تقديم الإقرارات الكترونياً وخدمات الدفع الالكتروني.

وبناء على ما سبق توضيحه تتلخص مشكله البحث في التحقق عن مدى مساهمه التحول الرقمي في مصلحه الضرائب العقارية في محاربه التهرب والغش الضريبي مما يكون له أثر ايجابيا في زيادة الإيرادات والحصيله الضريبية، ومن هنا تتركز تساؤلات الدراسة في الآتي:

- ما هي طبيعة وآليات تطوير أركان مصلحه الضرائب العقارية في ظل تطبيق آليات التحول الرقمي؟
 - هل يساعد تطبيق آليات التحول الرقمي في تطوير مصلحه الضرائب العقارية؟
 - هل يساعد تطبيق آليات التحول الرقمي في مصلحه الضرائب العقارية على محاربه التهرب الضريبي؟
 - هل يؤدي تطبيق آليات التحول الرقمي في مصلحه الضرائب العقارية إلى زيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية؟
- ثانياً: أهمية البحث.**

- يستمد البحث أهميته العلمية من حداثة موضوع التحول الرقمي والدور الحيوي والهام للمعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الدور الهام الذي يلعبه التحول الرقمي في دعم المنظومة الالكترونية بقطاع الضرائب العقارية ومساهمته في نشر الفكر الضريبي المتقدم في ظل المتغيرات الضريبية المعاصرة وانطلاق الرؤية المستقبلية لتطوير الأنشطة الضريبية في ظل التحديات الحالية التي تواجه التغييرات.
 - بينما تتضح الأهمية العملية للبحث من خلال الاستفادة من رقمته قطاع الضرائب العقارية وتبسيط إجراءات العمل للحد من التهرب الضريبي الأمر الذي ينعكس على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية مما يساعد في تقديم معلومات أكثر دقة ونتائج أكثر عدالة تجاه المجتمع.
- ثالثاً: هدف البحث.**

- يهدف البحث إلى تطوير مستوى الأداء بقطاع الضرائب العقارية للحد من التهرب الضريبي ودعم وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية من خلال الاعتماد على آليات التحول الرقمي وذلك لتحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على التحول الرقمي وتحديد مساهمته في الحد من التهرب الضريبي في مصلحه الضرائب العقارية.
- تعزيز الأداء المالي وتعظيم الإيرادات الضريبية المحققة من مصلحه الضرائب العقارية من خلال رؤية استراتيجية تعتمد على التحول الرقمي.

- مساهمه إيرادات مصلحه الضرائب العقارية في دعم التنمية الاقتصادية.

رابعاً: الفروض البحث.

لتحقيق أهداف البحث يتم صياغة الفرض التالي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق آليات التحول الرقمي في مصلحه الضرائب العقارية ودعم الإيرادات الضريبية.

ويتطلب اختبار هذا الفرض اختبار الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي

لمصلحه الضرائب العقارية وتوسيع القاعدة الضريبية.

- الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي

لمصلحه الضرائب العقارية وزيادة فاعليه التحصيل الضريبي.

- الفرض الثالث: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي

لمصلحه الضرائب العقارية وزيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي.

خامساً: منهج الدراسة.

من اجل تحقيق أهداف البحث نجد أن منهج البحث ينقسم إلى:

من حيث النوع: هذا البحث يعد بحث استكشافي وصفي حيث انه سيقوم بتوضيح

ووصف متغيرات أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي ودعم الإيرادات

الضريبية ثم قياس أثر هذه المتغيرات.

من حيث المنهج: فسوف تتبع الباحثة المنهج العلمي الذي يجمع بين المنهج

الاستقرائي والاستنباطي. حيث يعتمد المنهج الاستقرائي على التعرف على مفهوم

التحول الرقمي وعلاقته بالتحاسب الضريبي الالكتروني من خلال استطلاع

الدراسات السابقة والمراجع العلمية كما يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي للدراسة

التطبيقية.

سادساً: نطاق البحث.

تناول البحث مدى استجابة المنظومة الضريبية للتحول الرقمي من خلال

استخدام التحول الرقمي كتغير مستقل، ودعم الإيرادات الضريبية كتغير تابع بأبعاده

المتمثلة في (توسيع القاعدة الضريبية، زيادة فاعلية التحصيل الضريبي، زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي)، وتم التطبيق على العاملين المعنيين بالتحول الرقمي في مصلحة الضريبة العقارية بكفر الشيخ.

سابعا: الدراسات السابقة.

أولا: الدراسة العربية

1- دراسة شحاتة 2020

تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في دراسة وتحليل وأهمية تفعيل التحول الرقمي كمرتكز لتعزيز الشمول المالي وبيان استراتيجيات تنفيذه ومؤشرات قياسه بالمؤسسات الحكومية ودوره في تطوير المنظومة الضريبية. وقد خلص الباحث إلى أن الإدارة الضريبية المصرية تعاني من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وعدم فعالية التدريب الضريبي وتوصى الدراسة بضرورة تبني مصلحة الضرائب المصرية سياسات وإجراءات تعتمد على آليات التحول الرقمي.

2- دراسة: أمال 2021.

تهدف الدراسة إلى دراسة التحول الرقمي وإشكاليه فرض ضريبة على المعاملات الرقمية، وسبل الحد من التحديات التي تعوق فرض ضريبة على المعاملات الرقمية في مصر بالإضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى "فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة" وتوصلت الدراسة إلى أن هناك خطر تأكل القاعدة الضريبية الوطنية، وعدم ملائمة التشريعات الضريبية في مصر للتحويلات العميقة في المعاملات المالية وأوصى البحث بضرورة الاهتمام بالبنية التحتية المعلوماتية، والمساهمة مع المنظمات والمؤسسات العالمية لصياغة نظام ضريبي دولي ملائم.

3- دراسة: مبروك 2021.

تهدف الدراسة إلى تطوير مستوى الأداء بأنشطة التحاسب الضريبي من خلال وضع إطار متكامل يعتمد على نظام التحول الرقمي المستهدف تطبيقه في مصر، وانتهت إلى إن التحول الرقمي يعمل على بناء منظومة ضريبية متكاملة ومحكمه تساهم في تطبيق التحاسب الضريبي الالكتروني بما له من تأثير على الحصيلة الضريبية للضريبة على

القيمة المضافة والضرائب الأخرى وأوصت بإنشاء مركز اتصالات الكترونية متكامل متخصص في خدمات منظومة الإقرارات الالكترونية.

4- دراسة: 2019 M. A Nazarov.

تناولت الدراسة التحول الرقمي لإدارات الضرائب من خلال استخدام التقنيات الرقمية الحديثة والتي تساهم في تطوير وتنظيم العمل في الإدارة الضريبية. وتوصلت إلى أن التقنيات الرقمية المتقدمة سمحت بتحديد بعض العوامل التي تؤثر على كفاءة الإيرادات الضريبية حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 19.9% في نهاية عام 2018 نتيجة تطبيق هذه التقنيات التي رفعت من مستوى الإدارة الضريبية في روسيا وجعلها تحقق مكانه رائده على مستوى العالم.

5- دراسة: 2021 Ali Uyar.

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى امكانيه مبادرات الحكومة الالكترونية في الحد من التهرب الضريبي وتوصلت إلى أن رؤية الحكومة طويلة الأجل ورقمته الخدمات الحكومية تلعب جميعها دورا هاما في الحد من التهرب الضريبي علاوة على ذلك فان تبنى المجتمع والمواطنين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي بشكل ايجابي إلى تعديل الارتباط بين رقمته الخدمات الحكومية والتهرب الضريبي، وأوصت الدراسة بأنه يجب على السلطات العامة تحسين هياكل الحكومة الالكترونية وانظمه الملفات الالكترونية لتسهيل الدفع.

6- دراسة: 2021 James Alm.

تهدف الدراسة إلى مناقشه كيف تؤثر التكنولوجيا وخاصة التغيرات المدفوعة وتحويل المعلومات إلى الرقمته على التهرب الضريبي، وتوصلت إلى أن التغيرات في التكنولوجيا سوف تفتح أفقا جديدة تساعد على تجنب التهرب الضريبي، وتوصلت إلى انه حتى الآن أصبح غير واضح الاتجاه الذي ستهيمن عليه التكنولوجيا على المستوى العام للتهرب الضريبي، وأوصت بتطبيق للتكنولوجيا والتحول الرقمي في الإدارات الضريبية مما يجعل التهرب الضريبي امرا صعبا إمام دافعي الضرائب.

7- دراسة: Natalia Victorova، 2020.

تهدف الدراسة إلى توضيح انعكاس التحول الرقمي على العب الضريبي ومناقشه الاليه التي يتم استخدامها بشكل كافى لتطوير الاقتصاد القومي، وتوصلت الدراسة إلى إن التغير في النماذج الاجتماعية والتقنية الاقتصادية يجد طريقه في الضرائب. وإن العب الضريبي للضرائب المباشرة على إرباح الشركات في البلدان المتبينة أقل مما هو عليه في البلدان المتصدرة. وتوصى بالمزيد من البحث في آليات التغير المنطقي في عب الضرائب على إرباح الشركات.

8- دراسة: Natalia Pantielieieva، 2022.

تهدف الدراسة إلى تطبيق التحول الرقمي في إدارات الضرائب. وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي للإدارة الضريبية لا يغير جوهرها وعناصرها بشكل جذري ولكنه يتعلق بالمسائل الإجرائية، ويتم الاهتمام بالجوانب الإشكالية للضرائب العادية للأعمال الرقمية ومنتجاتها وخدماتها، وتوصي الدراسة بأنه لتحديد مستوى الفعالية ودرجه التقدم في التحول الرقمي للإدارة الضريبية من الضروري تطوير منهجية لتقييم النضج الرقمي ومؤشرات القياس.

9- درسه: Denisa Ihnatisinova، 2022

الهدف من الدراسة هو تقييم تأثير الاتجاهات العالمية الكبرى للعصر الرقمي، وخاصة أتمته العمليات المتعلقة بالتغيرات في قنوات الاتصال للإدارة الضريبية واستخدمت مزيج من الأساليب التي تجمع بين التحليل الكمي والنوعي لاستراتيجيات الاتصالات الرقمية المنفذة داخل دول منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية، ومقارنه طرق الاتصالات الرقمية في سلوفاكيا، وأبرزت النتائج الاتجاهات العالمية فيما يتعلق بالأتمته بالإضافة إلى الاتجاهات العملية الجديدة لاستخدام التفاعل الرقمي.

10- دراسة: Peter C. Verhoeven، 2021.

الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو توفير منظور متعدد التخصصات للتحول الرقمي وتوصلت إلى إن التحول الرقمي يحدث استجابة للتغيرات في التقنيات الرقمية، وزيادة المنافسة الرقمية وأوصت بأن الشركات التي تهدف إلى التحول رقميا

لا تحتاج إلى أصول رقميه فحسب بل تحتاج أيضا إلى تطوير القدرات المتعلقة بالبنية الرقمية والشبكات الرقمية وتحليل البيانات الضخمة داخليا، كما تحتاج الشركات هياكلها التنظيمية لاستيعاب تكنولوجيا المعلومات والمهارات الوظيفية.

11- دراسة: Vassallo, Katia, 2021.

تهدف الدراسة الى تقييم تأثير رقمه ادارات الضرائب، وما إذا كان الامتثال الضريبي والعب الضريبي سيتغير بسبب التغير في اعداد التقارير الضريبية، وتوصلت الدراسة الى ان الامتثال الضريبي لن يتحسن بسبب التقنيات الرقمية، ولكن عب الامتثال الضريبي سيتغير على الرغم من ان الرقمه تجبى بالعديد من الفوائد لكل من مصلحه الضرائب والشركات، الا ان هناك ثلاث تحديات ستواجه الشركات في تنفيذ التقنيات الرقمية: الاستعداد الرقمي، والرسوم المفروضة على العملاء، والتكاليف الإدارية. وتوصى الدراسة بان رقمه النظام الضريبي ستكون مفيدة لأنه يؤدي الى اتمته المهام العادية، كما انها الخطوة الاولى نحو نظام اداره ضريبي أكثر كفاءة.

علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية:

تناولت الدراسات السابقة التحول الرقمي باعتباره أحد أهم الوسائل تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العلوم الاجتماعية واقتصاديات الأعمال وركزت معظمها على تطوير الأداء الضريبي بشكل عام، واستكمالا لتلك الدراسات ركزت الدراسة الحالية على ايجابيات التحول الرقمي المستخدمة في الدفع نحو الانتقال إلى التحاسب الضريبي الالكتروني لتعزيز وتطوير حصيلة ضريبية غير مسبقة بمصلحه الضرائب العقارية والعمل على الحد من التهرب الضريبي خلال المرحلة المستقبلية.

ثامنا: خطه البحث.

- 2- ماهية التحول الرقمي: (المفهوم، المتطلبات، الاستراتيجيات، الفوائد والمعوقات).
- 3- تحليل أوجه القصور بمصلحه الضرائب العقارية ومتطلبات تطويرها.
- 4- الإطار المنهجي لتطبيق آليات التحول الرقمي في مصلحه الضرائب العقارية.
- 5- انعكاس تقنيات التحول الرقمي في دعم مصلحه الضرائب العقارية.

6- الدراسة التطبيقية.

7- النتائج والتوصيات.

2- ماهية التحول الرقمي: (المفهوم، المتطلبات، الاستراتيجيات، الفوائد والمعوقات).

2-1- مفهوم التحول الرقمي:

يعرف التحول ال رقمي Digital Transformation بأنه عملية استخدام Digital Technology بهدف تحقيق التميز في ادارته المؤسسات والشركات وتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تسهيل عملية تنفيذ الخطط الاستراتيجية للأعمال. لا تقتصر عملية التحول إلى النظام الرقمي على تعزيز التكامل والربط بين تكنولوجيا العمليات التشغيلية Operational Technology وحلول تكنولوجيا المعلومات Information Technology Solutions إنما يتركز التوجه نحو تشغيل هذه النظم بطريقة تشاركية أكثر فعالية. (Cheng Gong, Vincent, 2021, Ribiere, Jonny Holmstrom, 2022). بناء على مراجعته الدراسات السابقة فقد حددت اغلب الدراسات ان للتحول الرقمي ثلاثة مراحل والتي تتمثل في الآتي: (Peter C. Verhoef, 2021، سناء، 2022).

- الرقمته (النمذجة) Digitization

تعرف الرقمته بعملية تحويل المعلومات التمثيلية إلى معلومات رقميه وعاده تعمل الرقمته بشكل رئيسي على ترقيم عمليات الوثائق الداخلية والخارجية ولكنه لا تغير أنشطته خلق القيمة. (Muehlburger, et al 2019).

- الرقمته (التمثيل المرئي) Digitalization

تشير هذه المرحلة باستعمال التكنولوجيا والبيانات لغرض تحسين الأداء والإنتاجية من خلال خلق بيئة أعمال رقميه حيث تستخدم فيها المعلومات الرقمية بشكل أساسي مثل إنشاء قنوات اتصال جديده عبر الانترنت او الهاتف المحمول التي تتيح لجميع العملاء الاتصال بسهولة مع الشركات، والتي تغير التفاعلات التقليدية بين الشركة والعملاء. (Li et al, 2016).

التحول الرقمي: Digital Transformation

في هذه المرحلة يوصف التغيير على مستوى الشركة والذي يؤدي إلى تطوير نماذج أعمال جديدة، كما تتنافس الشركات فيما بينها من أجل تحقيق ميزه تنافسيه من خلال نماذج اعمالها وكذلك من خلال الكيفية التي من خلالها يتم إنشاء المؤسسة وتقديم قيمه للعملاء، ثم تحويل العوائد المستلمة جراء استخدام العمليات الرقمية إلى أرباح. ويقدم التحول الرقمي نموذج عمل جديد عن طريق تطبيق منطق عمل جديد لإنشاء القيمة والحفاظ عليها. (Pagani&Pardo,2017).

وعلى الرغم من جميع الفوائد التي يحققها هذا التحول فانه يواجه تحديات كبيره ولتحقيق النتيجة المرجوة منه يجب أن يركز على تحقيق القيمة عن طريق تبسيط الإجراءات وجذب دافعي الضرائب على نحو دائم إلى استخدام نظام تقديم الإقرارات الضريبية الكترونيا ، بالإضافة إلى ذلك يجب النظر إلى هدف الإصلاح على انه تغير الثقافة السائدة لتتحول من اداره العمليات إلى اداره البيانات ويتعين على الإدارات أن تركز على الحصول على البيانات الصحيحة و إدخال انظمه قابله للتطوير والتشغيل والتي يمكن استخدامها على كافه مستويات الإدارة.

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة إن التحول الرقمي Digital Transformation هو عمليه تحويل نموذج أعمال المؤسسات الحكومية او شركات القطاع الخاص إلى نموذج يعتمد على التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وتسيير الموارد البشرية.

2-2- المتطلبات الأساسية للتحول الرقمي داخل الإدارات الضريبية.

للتحول الرقمي الناجح مجموعه من العناصر والتي تتمثل في الاتي:

(Peter C.Verhoef,2021 Christian Matt,etal,2015 ، الباز ، 2020، سناء، 2022 ، أمال ، 2021).

أولاً: استراتيجية الأعمال الرقمية: Digital Business Strategies

وتعنى لا بد وان يكون لدى المؤسسة التي تقوم بالتحول الرقمي استراتيجية رقمية واضحة لطريق سير العمل بها، بمعنى ان هذه المؤسسة أصبح لديها نظام

رقمي واضح وهذا لن يتم إلا إذا كان لديها خطة استراتيجية رقميه واضحة ومعلنه داخل المؤسسة ولجميع المستفيدين منها.

ثانيا: الارتباط بالمستفيدين: Link To Beneficiaries:

لكي تكون المؤسسة رقميه ناجحة لا بد أن تنشئ عدد من الطرق الفعالة للتواصل بين المستفيدين ويجب ملاحظه أن طرق التواصل ليست فقط موقع الكتروني مفعّل او لديها بريد الكتروني وإنما هناك طرق أخرى لا بد من التواصل من خلالها مثل منصات التواصل الاجتماعي بأنواعها ونماذج الاتصال التي تعمل بالذكاء الاصطناعي.

ثالثا: ثقافة الإبداع: Creativity Culture:

لكي تكون المؤسسة رقميه ناجحة فهي لا تحتاج إلى مجرد إنشاء قنوات اتصال فقط بل تحتاج إلى موظفين مدربين على التواصل بشكل احترافي وفعال مع العملاء وتحتاج أيضا إلى تنميه القدرات الإبداعية لهؤلاء الموظفين. حيث تشكل الموارد البشرية جانبا حيويا يصعب على المؤسسات تطبيق التحول الرقمي بدونه، إذ يتوجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام البيانات وتحليلها لاتخاذ قرارات فعالة.

رابعا: التقنية الحديثة: Modern Technology

وهي تعنى التكنولوجيا المتمثلة في مجموع التقنيات والمهارات والأساليب والعمليات المستخدمة في الإنتاج او تحقيق الأهداف، حيث تتمثل التقنية الحديثة كعنصر من عناصر التحول الرقمي في تطوير واستخدام الأدوات الأساسية لتفيل الحواجز المادية التي تعترض التواصل وبالتالي تسمح بالتفاعل على نطاق عالمي.

خامسا: البيانات والتحليل: Analytical Date

يفترض أن تقوم المؤسسات بجهود اداريه وتحليل البيانات بشكل منتظم وفعال وذلك لتوفير بيانات نوعيه موثوقة وكاملة مع توفير أدوات مناسبة للتحليل الإحصائي والبحث عن البيانات والتنبؤ بالمستقبل كما يجب متابعة البيانات بشكل مستمر لضمان استمرار تدفقها والاستفادة منها بشكل يتماشى مع أهداف المؤسسة وتوقعاتها.

وهنا تظهر قوه التكنولوجيا الرقمية للمؤسسات للوصول إلى معلومات بالغه الأهمية مما ينتج عنه تحسين جذب المستفيدين مما يدعم اتخاذ القرارات وتنفيذ الإجراءات التصحيحية لضمان استمرار العمل وبالتالي نجاح المؤسسة التي أصبحت الآن مؤسسه رقميه ناجحة.

وبناء عليه ترى الباحثة انه يتم بناء التحول الرقمي باستخدام منظومة من الأجهزة والبيانات والتخزين والبرمجيات التي تعمل ضمن بيئات تقنيه ومراكز معلومات تسمح باستخدام جميع الأصول بكفاءة تشغيله غير منقطعة. ويعكس الإطار التالي المتطلبات الأساسية للتحول الرقمي داخل الإدارات الضريبية:

(Chistian,2015,Jelena,Tiko,2019).

المتطلبات الأساسية للتحول الرقمي.



المصدر: Jelena,Tiko,2019.

2-3- أبعاد استراتيجيات تطبيق التحول الرقمي:

هناك مجموعه من الأبعاد لاستراتيجيات التحول الرقمي بغض النظر عن الصناعة او الشركة التي يتم في ظلها اعتناق استراتيجيات التحول الرقمي، فان استراتيجيات التحول الرقمي لديها عناصر معينه مشتركه، يمكن ان تعزى هذه العناصر إلى أربعة أبعاد أساسيه تناولها كل من: (وهذان، مروه، 2022، شحاتة، 2020، Christian Matt، 2015 eta، 2022، سناء، 2022، رامز، 2022، عمر، 2021).

- استخدام التقنيات/التكنولوجيا: Use Of Technologies.

تتمثل في موقف الشركة من التكنولوجيا الجديدة وكذلك قدرتها على استغلال هذه التقنيات لذلك يحتوي استخدام التقنيات على الدور الاستراتيجي لتكنولوجيا معلومات للشركة وطموحها التكنولوجي في المستقبل.

- التغيرات في خلق القيمة: Changes In Value Creation.

ويتعلق الأمر هنا بتأثير استراتيجيات التحول الرقمي على سلاسل القيمة للشركات، والى أي مدى تتحرف الأنشطة الرقمية الجديدة عن الأعمال الأساسية حيث توفر المزيد من الانحرافات فرصا لتوسيع وإثراء مجموعه المنتجات والخدمات الحالية.

- التغيرات الهيكلية: Structural Changes.

غالبا ما تكون هناك حاجة إلى تغييرات هيكلية لتوفير أساس مناسب للعمليات الجديدة، وتشير التغييرات الهيكلية إلى الاختلافات في الإعدادات التنظيمية للمؤسسات، خاصة فيما يتعلق بوضع الأنشطة الرقمية الجديدة داخل هياكل المؤسسات والوحدات الإدارية.

- الجوانب المالية: Financial Aspects.

لا يمكن تفعيل الأبعاد الثلاثة السابق إلا بعد النظر في الجوانب المالية، ويشمل ذلك قدره الشركة على التمويل، فالجوانب المالية هي المحرك والقوة الملزمة لإحداث التحول الرقمي في حين ان انخفاض الضغط المالي على الأعمال الأساسية قد يقلل من التوجه الملحوظ للتطبيق، لذلك يتعين على الشركات مواجهه الحاجة إلى إجراء التحويلات الرقمية واستكشاف خياراتها بشكل مفتوح وفي الوقت المناسب.

4-2- فوائد التحول الرقمي:

للتحول الرقمي فوائد عديدة ومتنوعة ليس فقط للعملاء والجمهور ولكن أيضا للمؤسسات والشركات والتي مجموعها من أهمها: (الباز، 2018، Duarte).

- 1- توفير التكلفة والجهد بشكل كبير و حدوث نقله نوعيه في الخدمات المقدمة للعملاء.
- 2- تحسين الكفاءة التشغيلية وخفض التكاليف وتقديم خدمات جديده بسرعه ومرونة.
- 3- يعمل على تحسين الجودة وتبسيط الإجراءات للحصول على الخدمات المقدمة للمستفيدين.

- 4- يخلق فرص لتقديم خدمات مبتكره وإبداعيه بعيدا عن الطرق التقليدية في تقديم الخدمات.

- 5- يساعد التحول الرقمي المؤسسات على التوسع والانتشار في نطاق أوسع والوصول إلى شريحة أكبر من العملاء والجمهور.

- 6- تحديث نماذج العمل لمواكبه التطورات التكنولوجية.

- 7- تعزيز كفاءة العمليات وتخفيض نسبه الأخطاء.

- 8- تعزيز رضا الموظفين والعملاء على حد سواء.

- 9- تعزيز الإيرادات المحققة من الاستثمارات.

- 10- تعزيز الابتكار في الشركات والإدارات.

معوقات التحول الرقمي:

توجد العديد من العوائق التي تعرقل عمليه التحول الرقمي والتي تتمثل في:

(محمد، 2020، 2019، Vogelsang, et, al).

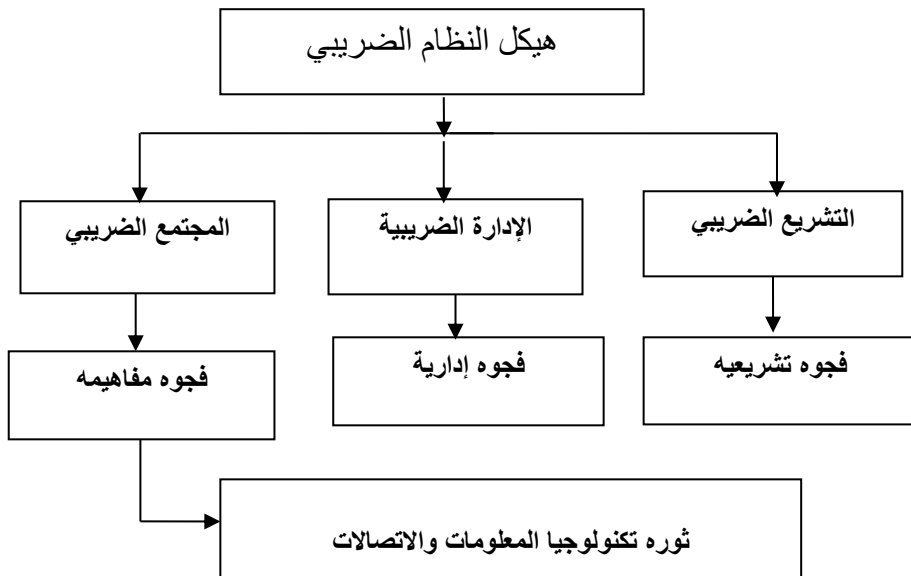
- 1- عدم توافر الإمكانيات لدى الشركات والمؤسسات من حيث الموارد والتدريب والمعرفة الضرورية.

- 2- نقص الكفاءات والقدرات المتمكنة داخل المؤسسة والقادرة على قياده برنامج التحول الرقمي والتغيير داخل المؤسسة.

- 3- التخوف من مخاطر امن المعلومات كنتيجة لاستخدام الوسائل التكنولوجية.

3- تحليل أوجه القصور بمصلحة الضرائب العقارية ومتطلبات تطويرها.

إن الإدارة الضريبية المصرية على كافة المستويات الإدارية تتسم بعدم الكفاءة حيث تعاني الإدارة الضريبية المصرية من ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وعدم فاعليته التدريب الضريبي وعدم انسيابية العلاقات بين مختلف المستويات الإدارية وعدم الالتزام بمفاهيم الجودة.. الخ. الأمر الذي كشف عن وجود بعض القصور في مواد القانون ولائحته التنفيذية فضلا عن وجود سلبيات عديدة في عمل الإدارة الضريبية (شحاتة 2020، Fatima 2019)، والتي تتضح من الشكل التالي: الذي يوضح العلاقة بين هيكل النظام الضريبي وتطبيقات التحول الرقمي.



المصدر: الضرائب الرقمية. الدوافع والآثار وسيناريوهات المستقبل.

الفجوة التشريعية: تمثلت في قصور التشريع الضريبي المصاغ ليتفق مع طبيعة المعاملات التجارية التقليدية في معالجه المعاملات التجارية الرقمية، لذلك لا بد من بدء الإصلاحات اللازمة للتوافق مع طبيعة المعاملات الرقمية.

الفجوة الإدارية: إن الإدارة الضريبية هي الإدارة المختصة بتنفيذ التشريعات والقوانين الضريبية لذلك يجب عليها استخدام التكنولوجيا لضمان مستوى اعلي من كفاءة النظام الضريبي في مجال الحصر وفحص وتحصيل الضرائب المختلفة.

الفجوة المفاهيمية: لا يزال المجتمع الضريبي يعاني من القصور في فهم العديد من المعاني والمفاهيم المتعلقة بالمعاملات الرقمية مثل فجوة تحديد طبيعة بعض السلع والمنتجات.

وبناء على ما سبق نجد أن أهم أوجه القصور التي تشوب النظام الضريبي المصري وبخاصة مصلحه الضريبة العقارية تتمثل في الاتي: (زلط، 2019، سالم، 2018، مصطفى، رمضان، وآخرون، 2022).

1- تدنى مستوى الكفاءة والفاعلية والتي تمثلت في:

- زيادة حجم المتأخرات الضريبية.

- زيادة عدد المنازعات الضريبية.

- زيادة حالات التهرب قبل وأثناء التحاسب الضريبي.

- طول سلسله الإجراءات الضريبية وضعفها بالمراحل المختلفة.

2- تدنى كفاءة وفاعلية التدريب للكوادر البشرية بالمنظومة الضريبية حيث تقتصر هذه المشكلة بكل من الإدارة العليا والوسطى وان كانت الإدارة الإشرافية تطالب أيضا بالمزيد من التدريب وتظهر هذه المشكلة في ضعف الاهتمام بالتطوير والنظرة المستقبلية لدى الإدارة العليا.

3- افتقار الممول للوعي الضريبي وانعدام الثقة بين الممول والإدارة الضريبية مما ينتج عنه الكثير من المنازعات مما يطيل أمد تحصيل الضريبة.

4- مشكله ضعف الإمكانيات المساعدة لأداء العمليات حيث تقتصر هذه المشكلة بكافة المستويات الإدارية وتشمل الاتي:

- عدم توافر الأماكن المناسبة والأجهزة والأدوات الحديثة مثل الحسابات الآليه والبرامج والتقنيات المستخدمة.

- عدم توافر الإمكانيات البشرية من حيث التأهيل الأساسي والخبرة بالعمل التخصصي الإداري، كما قد تزيد عن حاجه العمل او عدم التناسب معه.
- تأخر التشريعات المصرية عن مسايره الفكر الضريبي الحديث مما جعل هذا التشريع يتأخر كثيرا عن القيام بواجباته نحو العدالة وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ارتفاع نسب التهرب الضريبي والذي يرجع إلى أسباب عديدة منها ما يتعلق بالمول وثقافته الضريبية وأخرى تتعلق بكفاءة الإدارة الضريبية في التعامل مع التهرب او التجنب الضريبي.
- 5- عدم قدره الإدارة الضريبية على اداره المنظومة الضريبية بسبب عدم إدراك الحكومات المتعاقبة لأهمية هذه الإدارة في تحقيق تلك الأهداف، وان البحث عن أسباب ضعف الإمكانيات البشرية والمادية المطلوبة يتطلب اعاده هيكلة هذه الإدارة للتخلص من التعقيد ونقص المرونة.

4- الإطار المنهجي لتطبيق آليات التحول الرقمي في مصلحه الضرائب العقارية.

ارتكازا على الخطة الاستراتيجية لمصلحه الضرائب والتي تمثلت رؤيتها في كونها مصلحه حكومية متميزة تسعى إلى بناء الثقة مع المجتمع الضريبي وتأكيدا على أهميه تحقيق رسالتها السامية كاداره ضريبية متطورة تعمل بكفاءة وفاعليه من خلال كوادرنفيه على درجه عاليه من المهنية والاحتراف ، وتسعى للتحسين المستمر للعمليات الداخلية وتقديم خدمات ضريبية متميزة لتسهيل وتبسيط العملية الضريبية لتعزيز ثقافة الالتزام الطوعي للمجتمع الضريبي ، ودعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، يمكن إيجاز الإطار المنهجي لتطبيق آليات التحول الرقمي لتحقيق الإصلاحات الرئيسية التي تجسد الأهداف الاستراتيجية وتكفل سبل نجاح وتطوير مصلحه الضرائب العقارية بكافه أركانها وعملياتها في الاتي : (وزاره المالية ، الخطة الاستراتيجية لمصلحه الضرائب العقارية 2018).

أولا: الإصلاحات الهيكلية في منظومة الضرائب العقارية:

كان للجانب التكنولوجي نصيب في عمليه تطوير منظومة الضرائب العقارية حيث يجرى تنفيذ عدد من مشروعات التكنولوجيا بمصلحه الضرائب العقارية

تستهدف إحكام الرقابة على منظومة الضرائب العقارية وتيسير الإجراءات الضريبية، وزيادة كفاءة وفعالية عملياته حصر الثروة العقارية وتحصيل الضريبة ومن هذه المشروعات ما يلي:

1- مشروع رفع كفاءة أجهزه تحصيل الضريبة العقارية: من خلال تطوير مأموريات ومناطق الضرائب العقارية في جميع محافظات الجمهورية وتزويدها بالنظم التكنولوجية الحديثة، لتهيئه البيئة الملائمة للعمل بكفاءة وفعالية وتحسين مستوى التشغيل والمعالجة الالكترونية للإقرارات والبيانات بما يسهم في القضاء على البيروقراطية ويضمن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة بيسر وسرعه وفعالية.

2- مشروع تطوير الحاسب الآلى ورفع كفاءة البنية الأساسية التكنولوجية للمقار الضريبية من خلال تطوير مأموريات ومناطق الضرائب العقارية في جميع أنحاء الجمهورية وتزويدها بالنظم التكنولوجية الحديثة، لتهيئه البيئة الملائمة للعمل بكفاءة وفعالية وتحسين مستوى التشغيل والمعالجة الالكترونية للإقرارات والبيانات بما يسهم في القضاء على البيروقراطية ويضمن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للممولين بيسر وسرعه وفعالية.

3- مشروع تطوير دار المحفوظات العمومية جارى رقمته الوثائق التاريخية المحفوظة بدار المحفوظات العمومية بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية حيث تم رقمته 6 مليون وثيقة. بالإضافة مشروع تطوير غرف الحفظ بالمحافظات ضمن أعمال الحماية المدنية وكاميرات المراقبة والأرشفة والتوثيق الممكن تيسيرا على المواطنين وطالبي الخدمة. ومشروع رقمته 5 مليون وثيقة لمحتويات دار المحفوظات العمومية بالتعاون مع مكتبة الإسكندرية.

4- مشروع الحصر الرقمي للثروة العقارية من خلال إنشاء قاعدة بيانات الثروة العقارية وإدخال بيانات كافة الوحدات العقارية على مستوى الجمهورية على هذه القاعدة ، وتصميم الكشف الرسمي الممكن والإخطارات الضريبية الميكنة ، وبرنامج لإدخال وتسجيل بيانات الأصول والخصوم. ومشروع الخدمات الضريبية الميكنة

للمسجلين. حيث تم استحداث خدمه الاستعلام الالكتروني للضريبة على العقارات المبنية من خلال مركز الاتصال (call center) او من خلال الاتصال التليفوني او البريد الالكتروني ، بالإضافة إلى انه تم تفعيل السداد الالكتروني من خلال نقاط التحصيل الالكتروني (pos).

ثانيا: الإصلاحات التشريعية في مجال عمل الضرائب العقارية.

اشتملت عمليه إصلاح منظومة الضرائب العقارية على عدة جوانب منها أيضا جانب الإصلاح التشريعي وذلك من خلال إدخال تعديلات جذريه على القوانين القائمة بما يخدم عمليه التطور المنشود وكان من أهم هذه التشريعات ما تم إدخاله من تعديلات على بعض أحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية رقم 196 لسنة 2008 وذلك بالقوانين رقم 117 لسنة 2014، ورقم 4 لسنة 2019، ورقم 23 لسنة 2020. والتي تستهدف زيادة فعالية تطبيق الضريبة والتخفيف عن كاهل المكلفين بأداء الضريبة بعدم زيادة الضريبة من خلال مد العمل بتقديرات القيمة الإيجارية المتخذة أساسا لحساب الضريبة حتى نهاية ديسمبر 2021.

ثالثا: التطوير المؤسسي لمصلحه الضرائب العقارية.

1- اعاده هيكله مصلحه الضرائب العقارية.

جار تطوير هيكل مصلحه الضرائب حيث أعدت المصلحة مشروعا للهيكلة تمت دراسته وإدخال بعض التعديلات عليه.

2- تطوير بيئة العمل وأعاده تأهيل المقار الإدارية.

تم البدء في تنفيذ مشروع المأموريات الشاملة وهي المقار الضريبية المدمجة التي تشمل مأموريات مشتركة للمصالح الإيراديين الثلاثة: الضرائب المصرية (دخل وقيمه مضافة)، والضرائب العقارية والجمارك، وتوحيد نمط التصميم العام الخارجي للمقر. - يجرى على التوازي تطوير مقار المأموريات على مستوى كافة محافظات الجمهورية في إطار خطه التطوير وذلك وفقا للجدول أدناه:

المخطط		مأموريات جاري تطويرها	مأموريات تم الانتهاء من تطويرها	إجمالي عدد المأموريات بمصلحه الضرائب العقارية
106	69	20	205	400
تاريخ الانتهاء				
2022/6/30	2021/12/31	2021/9/30		

- يتم افتتاح مأموريات قنا وسوهاج ومأموريات مرسى علم - سفاجا- رأس غارب بمحافظة البحر الأحمر 2021-7-30.

- يجري التخطيط لبناء مقر فرعيه لدار المحفوظات العمومية بالمحافظات.

3- رفع كفاءة العنصر البشري:

تم تنفيذ برامج تدريبية على استخدام التكنولوجيا الحديثة في منظومة الضرائب العقارية لرفع الكفاءة المهنية للعاملين بالمصلحة، وبرامج تدريبية تستهدف تنمية القدرات والمهارات الفنية والشخصية للعاملين بما يمكنهم من الاضطلاع بواجباتهم الوظيفية بفكر جديد يتحرر من القيود النمطية ويفتح آفاقا جديده للتطور الإداري الشامل والتعامل مع الممولين بحرفيه ومهنيه وحياديه تعكس الكفاءة والتميز في النظام الضريبي والقائمين عليه وتحظى بتقدير واحترام المجتمع.

التدريب على قانون الضريبة على العقارات المبنية. حيث تم وضع خطه تدريبيه لكافة العاملين بمناطق الضرائب العقارية في مختلف محافظات الجمهورية فيما يتعلق بإحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية.

5- انعكاس تقنيات التحول الرقمي في دعم مصلحه الضرائب العقارية.

لقياس إثر عمليه الإصلاح في دعم مصلحه الضرائب العقارية لا بد من مناقشه العناصر التالية:

1- دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية بمصلحه الضرائب العقارية.

سمه الإدارة الضريبية الجيدة هو اعتمادها على نظام التكنولوجيا لخلق الرقمنه وتطبيق مرافق خدمات دافعي الضرائب وهذا التبنّي والتطبيق لا يبنى فقط

الثقة بين دافعي الضرائب ولكن يساعد أيضا في تحسين الامتثال، وبناء على ذلك نجد أن هناك خمس ركائز أساسية للتحويل الرقمي داخل إدارات الضرائب تتمثل في الاتي: (2019,Markus, ICC. 2021.P19، PWC 2018) :

1- **توفير البيانات:** يجب أن تهدف التكنولوجيا الرقمية في تخفيف العب على دافعي الضرائب بسرعة توافر البيانات.

2- **الاتساق:** يجب أن تكون الأنظمة الرقمية متسقة ومستقرة في التصميم والتشغيل بحيث لا تتعارض مع الأعمال.

3- **قابلية التشغيل البيئي:** يجب أن تكون الأنظمة الرقمية قابله للتشغيل البيئي من الجهة القانونية.

4- **المواءمة:** ينبغي أن تكون الأنظمة الرقمية متسقة وموحده في التقنية والمواصفات بهدف إرضاء الجمهور واحتياجات القطاع.

5- **المتانة والاستمرارية:** يجب إن تكون الأنظمة الرقمية مستقرة من الناحية التشغيلية وان تكون مناسبة في أوقات الاستجابة والمعالجة.

وتتفق الباحثة مع (هبة، صبري، 2021) ان من مكاسب التحصيل الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية لا بد من حصر ودمج الاقتصاد غير الرسمي، وتوسيع القاعدة الضريبية، وإحكام السيطرة على التهرب الضريبي الجزئي والكلّي، وزيادة فاعليه التحصيل، وتعزيز ثقافة الالتزام الطوعي للمجتمع الضريبي.

وترى الباحثة ان الرقمته رفعت الإيرادات الضريبية 13% في عام 2020 رغم ازمه كورونا وان هذا الارتفاع يعكس قدره الأنظمة الميكنة على حصر المجتمع الضريبي ولذلك نرى ان التحويل الرقمي يعد الركيزة الأساسية لتطوير أي منظومه وكذلك منظومه الضرائب العقارية والارتفاع بها الى مصاف الدول المتقدمة، على نحو يسهم في تحفيز الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي جنبا الى جنب مع استياء حق الدولة، وتعظيم جهود دمج الاقتصاد غير الرسمي، وتحقيق التنافسية العادلة بالأسواق المحلية وارساء دعائم العدالة الضريبية.

بالإضافة انه لزيادة حجم الإيرادات الضريبية والتي تمثل أكثر من 70% من حجم الإيرادات العامة للدولة، فانه يجب على المنظومة الضريبية الإلكترونية العمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي والذي يقدر ب 55% مع الاقتصاد الرسمي على نحو يعكس قدره هذه الأنظمة الميكنة في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة. بالإضافة ايضا الى تنفيذ المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الضريبية بإعادة هندسة الاجراءات الضريبية، وتوحيدها وتبسيطها وميكنتها ثم توفير الغطاء التشريعي بصور قانون الاجراءات الضريبية الموحد جنبا الى جنب مع تهيئه البنية التحتية التكنولوجية، وتأهيل الكوادر البشرية، وتحديث الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب.

2- دور التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي بمصلحة الضرائب العقارية.

يشير التهرب الضريبي إلى جميع الطرق الغير قانونية التي يستخدمها الأفراد لتجنب دفع الضرائب ويعنى ذلك لجو المكلف إلى استعمال طرق وأساليب احتيالية وتدليسيه قصد التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه كليا او جزئيا. (Marilia 2020, Iota 2016, lineic 2017). إن أحد أسباب التهرب الضريبي هو الأنظمة الضريبية المعقدة التي تعمل كعب أيضا على قدره الدولة على جمع المعلومات عن دافعي الضرائب، فوفقا لتقارير البنك الدولي في أكتوبر 2019 كان هناك انخفاضا بنسبه 10% في عدد المدفوعات الضريبية والوقت اللازم للامتثال للمتطلبات الضريبية مما يساهم في الحد من التهرب الضريبي بنسبه 90% وتشجيع العديد من الأعمال في القطاع غير الرسمي إلى الانضمام إلى القطاع الرسمي.

ويرى Mocha 2017 ان التهرب الضريبي هو طريقه غير قانونيه يتبناها دافع الضرائب للهروب من دفع الضريبة او لتقليل مسؤوليته الضريبية، "على سبيل المثال المبالغة في النفقات وتخفيض الأرباح، ورفض التسجيل لدى مصلحة الضرائب، ورفض دفع الضرائب، وعدم تقديم الإقرارات او تقديم عوائد خاطئة او غير صحيحة لمصلحة الضرائب".

ويرى (Emote et al 2019) أن التهرب الضريبي هو انتهاك مباشر لقوانين وأخلاقيات الضرائب فيما يتعلق بالتزام المواطن بدفع الضريبة، ويحدث ذلك عندما

يستخدم دافعي الضرائب المؤهلين (الأفراد او الكيانات) عمدا وسائل لخفض التزاماتهم الضريبية او تجاهل دفع الضرائب تماما.

وكما يرى (إكرامي 2021) أن تبني المدخل الرقمي في مجال الإصلاح الضريبي يترتب عليه العديد من الآثار الايجابية منها تنوع مصادر الإيرادات، الحصر الدقيق لمصادر الإيرادات، سرعه وسهولة تحصيل الضريبة، معالجه كل من التجنب الضريبي، التهرب الضريبي، وعدم الامتثال الضريبي، توسيع قاعدة الضريبة (دمج غير المسجلين)، تقليل الوقت والتكلفة والموارد اللازمة لتقديم خدمات للممولين، وتخفيف الأعباء الضريبية على الممولين.

ولقد حددت دراسة Maria 2018، محمد 2020، الآثار المترتبة على التهرب الضريبي في الاتي:

- الأثر المال ي Financial Impact

يؤدي التهرب الضريبي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة، وبالتالي زيادة الدين العام، وهذا يؤدي إلى زيادة في الأنفاق على خدمه الدين، الأمر الذي يؤثر بدوره على عجز الموازنة العامة للدولة في السنوات القادمة.

- الأثر الاجتماعي Social Impact

يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين الممولين في تحمل عبء الضريبة.

- الأثر الاقتصادي Economic Impact

التهرب الضريبي يشوه بشكل خطير المنافسة الاقتصادية، حيث يصبح الذين يمارسون التهرب أكثر تنافسيه في السوق من خلال القدرة على الحد من الأسعار نتيجه المكاسب المحققة من التهرب الضريبي.

- الأثر الثقافي Cultural Impact

عدم قدره الدولة على منع التهرب الضريبي او مواجهته او الحد منه يخلق شعورا قويا بانعدام الثقة في المؤسسات.

وترى الباحث إن التهرب الضريبي هو سلوك غير قانوني يقوم من خلاله المكلف ضريبيا بالاحتيال على القوانين من اجل عدم سداد قيمه الضريبة المستحقة عليه كليا او سداد قيمه اقل من القيمة المستحقة عليه ضريبيا خلال فتره ماليه محدده.

اساليب التهرب الضريبي:

هناك العديد من الوسائل التي يلجا اليها المتهربون ضريبيا من اجل تخفيض الدخل الخاضع للضريبة وبالتالي تقليل مقدار الضريبة المستحقة عليهم، وقد يستخدم المتهرب ضريبيا هذه الوسائل بشكل مستقل او قد يتم استخدام أكثر من اسلوب تهرب من الضريبة في وقت واحد، ومن أبرز اساليب التهرب من دفع الضريبة ما يأتي:

- عدم الابلاغ عن جميع المصادر التي يتحصل منها على الدخل في حال وجود أكثر من مصدر.
- تعمد الادخال الخاطئ لبعض الارقام في السجلات المحاسبية او تسجيل ارقام لا تعكس المبالغ الفعلية.
- الخلط بين النفقات الشخصية والنفقات التجارية للمكلف.
- محاربه تضخيم النفقات والمصروفات المختلفة بهدف تخفيض الدخل الخاضع للضريبة.

وترى الباحثة نظرا للأثار التي يسببها التهرب الضريبي كان لا بد وان تسعى الدول جاهده الى مكافحته بكافة الوسائل الممكنة، وفي واقع الامر فان مكافحه التهرب الضريبي تكون باستخدام وسائل وقائية وذلك بالعمل على منع وقوعه، او باستخدام وسائل علاجيه وذلك بالعمل على معاقبه مرتكبيه او باستخدام وسائل دوليه عن طريق المعاهدات لمكافحه التهرب من جميع جوانبه ويتضح ذلك من وسائل مكافحه التهرب التالية: (خالد، 2013).

- نشر الوعي الضريبي: من خلال تعريف المواطنين بالضريبة وطبيعتها ومشروعيه حق الدولة في تقاضيها، ووجوه انفاقها.
- تحقيق العدالة الضريبية: وذلك من خلال توافر مجموعه من الاجراءات منها شموليه الضريبة، معدل الضريبة والاعفاءات الضريبية.

- تشجيع المكلفين على مسك الدفاتر التجارية: وذلك كلما نظم المكلفون نشاطهم في دفاتر قانونية ساعد على تحديد ارباحهم الحقيقية بشكل صحيح.
- تحسين الجهاز الإداري الضريبي: تدعيم الجهاز الضريبي بالآلات والأجهزة الحديثة المتطورة مما سيساعد في سرعه انجاز الاعمال.
- اعاده النظر في جزاءات المتهربين وتشديدها: ان الجزاء الخفيف غير المصنف بالصرامة والشده لا يردع الكلف عن التهرب وقد تكون هذه العقوبات ماليه او جزائية مع ضرورة مراعاة امكانيه وضع حوافز للمكلفين الامناء.

6- الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى التعرف على دور رقمه مصلحه الضرائب العقارية في دعم الإيرادات الضريبية، وتحديد دور هذه الآليات في تحسين كفاءة وفاعليه منظومة الضرائب العقارية وانعكاسها على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية والحد من حالات التهرب الضريبي وتوصيف البيانات الأولية في قائمة الاستقصاء التي اعتمدت عليها الباحثة علاوة على ذلك توضيح أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في تحليل الاستقصاء وكذلك اختبار مقياس الدراسة بغرض الحصول على النتائج التي توضح مدى صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة. ولتحقيق ذلك الهدف سوف تعتمد الباحثة على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية وبعض الأساليب الإحصائية الاستدلالية. ستتناول الباحثة في هذا الجزء خطوات ونتائج الدراسة التطبيقية لاختبار صحة الفرضيات الرئيسة للدراسة التي أمكن للباحثة صياغتها من خلال الجانب النظري، وفي ضوء ذلك تستعرض الباحثة الدراسة الميدانية من خلال النقاط التالية:

أولاً: نبذه تاريخيه عن مصلحه الضرائب العقارية:

أنشئت مصلحه الضرائب العقارية عام 1883م وهي بذلك تعد أقدم مؤسسه ضريبية وأوسعها انتشارا إذ يغطي البناء المؤسسي للضرائب العقارية نحو 6000 قرية ونجع بالإضافة إلى سائر مدن الجمهورية. تطلع المصلحة بمسؤوليه الإشراف الفني على تطبيق القوانين المختلفة في مجالات الضريبة على الأقطان الزراعية

وضريبة العقارات المبنية بالإضافة إلى ضريبة الملاهي وما يتبع ذلك من ضرائب ورسوم تبعية ويأتي ذلك من خلال الإشراف الفني على أعمال سبعة وعشرين مديره بمختلف محافظات الجمهورية. ونظرا للتاريخ الطويل للمصلحة الذي يزيد عن مائه وعشره أعوام والتغطية الواسعة لمختلف إرجاء الجمهورية، فقد تكون رصيد ضخم من البيانات عن الثروة العقارية واستغلال العقار تضمنها الوثائق والسجلات المنتشرة في نحو ثلاثمائة مأموريه الأمر الذي يعطى مؤشرات عن المكان. وبفرض تكامل هذه المعلومات عن الثروة العقارية مع المعلومات المتوفرة بالمصالح الأخرى، ويمكن الخروج بمجموعه من مؤشرات جيدة تعطى دلالات عن استخدام هذا المكان وإلقاء الضوء على الأنشطة الاقتصادية التي يتم ممارستها داخل هذا المكان، الأمر الذي يمكن توظيفه في حصر المجتمع الضريبي دون الدخول في قضايا الفحص الضريبي ويمكن القول إن الهدف العام لنظام معلومات الضرائب العقارية هو ربط المعلومات بمكان الممول وإيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين سائر المصالح الإدارية في التعامل مع الممولين. ويهدف النظام مباشرة إلى تحقيق الآتي:

- معالجه الانفصال الجزئي النوعي إزاء تعامل ممول واحد مع أكثر من مأموريه.
- معالجه الانفصال الجزئي الجغرافي للتعرف على أنشطه ممول واحد يمتد نشاطه إلى مناطق جغرافية متعددة.
- معالجه الانفصال الضريبي الناشئ عن خضوع الممول لأكثر من معاملته ضريبية.
- بناء نموذج يحدد العلاقات بين المنظومة الضريبية والمؤسسات الأخرى التي تتعامل مع نفس النقطة الجغرافية.
- دراسة إمكانيه بناء بنيه معلوماتية ثلاثية الأبعاد. (بعد يتعلق بالمكان. - بعد يتعلق بعقار منشأ فوق هذا المكان. وبعد يتعلق بنشاط اقتصادي يمارس داخل هذا العقار.
- دراسة جميع تشريعات الضرائب العقارية (عقارات مبنية وأراضي زراعية) في تشريع واحد يعتمد على البنية المعلوماتية ثلاثية الأبعاد.

ثانياً: تصميم قائمة الاستقصاء:

في ضوء البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة الميدانية تم تصميم قائمة الاستقصاء والتي شملت مجموعة من العبارات التي تقيس أبعاد سلسلة القيمة، بالاعتماد على مجموعة من العبارات معتمدة على مقياس ليكرت الخماسي، والتي تستهدف التعرف على مفهوم التحول الرقمي ودورها في دعم الإيرادات متمثلة في (توسع القاعدة الضريبية، زيادة فاعلية التحصيل الضريبي، زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي) ويمكن استعراض ذلك من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (1) : محاور قائمة الاستقصاء

عدد العبارات	المتغيرات
5	المتغير المستقل: التحول الرقمي
—	المتغير التابع: بأبعاده دعم الإيرادات الضريبية
6	البعد الأول: توسيع القاعدة الضريبية.
8	البعد الثاني: زيادة فاعلية التحصيل الضريبي.
9	البعد الثالث: زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي.

ثالثاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتضمن الهدف الأساسي للبحث في صياغة التعرف على مفهوم دور رقمه مصلحه الضرائب العقارية في دعم الإيرادات الضريبية وذلك بالتطبيق على محافظة كفر الشيخ ، ولتحقيق هدف الدراسة فان مجتمع البحث يتضمن (مأمور الفحص، مراجع الفحص، مدير الفحص، المدير العام). وقد اطلعت الباحثة على التقارير القطاع محل الدراسة يتمثل مجتمع البحث 98 مفردة، وتم اخذ العينة حصر شامل. وعلية تم الاعتماد في البحث الحالي على اسلوب عينة الحصر الشامل.

رابعاً: توزيع قائمة الاستقصاء:

قامت الباحثة بتوزيع قوائم الاستقصاء على مفردات العينة، وقد قامت الباحثة بعمل مسح وفقاً لحجم العينة محل الدراسة، وبعد أن قامت الباحثة بجمع الاستثمارات،

تم مراجعة كل قائمة من القوائم المستلمة من المستقضي منهم، للتأكد من اكتمالها وصلاحياتها لإدخالها في التحليل الإحصائي، وتم استبعاد بعض الاستثمارات غير المكتملة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2) : بيان بقوائم الاستقصاء الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل الإحصائي

بيان	القوائم الموزعة	القوائم غير المستلمة	القوائم المستلمة	القوائم المستبعدة	القوائم الصالحة
العدد	98	8	90	4	86
%	100	8.1	91.8	4.08	87.7

يتضح من خلال الجدول السابق، أن نسبة الاستجابة من جانب مفردات عينة الدراسة تصل (91.8%)، بينما كانت القوائم الصالحة لتحليل الإحصائي تبلغ (87.7%) من إجمالي القوائم الموزعة والبالغ عددها (98) استثماراً

خامساً: الجداول التكرارية والنسبية: Frequency Tables

استخدمت الباحثة هذا الجداول لاستنتاج عدد ونسبة الاستجابات من المبحوثين ووضعها في جدول من عمودين يمثل الأول العدد او التكرارات والثاني النسبة من حجم العينة كما هو موضح في الجداول التالية.

جدول رقم (3) : يوضح عدد ونسبة المبحوثين في العينة

النسبة (%)	التكرارات	المتغيرات الديموغرافية	
83%	71	ذكر	النوع
17%	15	أنثى	
100%	86	الإجمالي	
79%	68	بكالوريوس	المؤهل العلمي
17%	15	ماجستير	
3%	3	دكتوراه	
100%	86	الإجمالي	

المتغيرات الديموغرافية	التكرارات	النسبة (%)
المركز الوظيفي	مأمور الفحص	59
	مراجع فحص	16
	مدير فحص	9
	المدير العام	2
	الإجمالي	86
الخبرة في مجال العمل	أقل من 5 سنوات	22
	من 5 إلى 10 سنوات	29
	أكثر من 10 سنوات	35
	الإجمالي	86

- يتبين من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المستقضي منهم من الذكور، حيث بلغ عددهم (71) مفردة، وبلغت النسبة المئوية لهم 83% من إجمالي مفردات البحث، في حين بلغ عدد الإناث (15) مفردة ونسبة 17% من إجمالي مفردات البحث
- يتبين من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المستقضي بالنسبة للمؤهل العلمي منهم من الحاصلين على بكالوريوس، حيث بلغ عددهم (68) مفردة، وبلغت النسبة المئوية لهم 79% من إجمالي مفردات البحث، في حين بلغ الحاصلين على درجة الماجستير (15) مفردة ونسبة 17% من إجمالي مفردات البحث ويوضح الشكل التالي المتغيرات الديموغرافية:
- بالنسبة للمركز الوظيفي نجد أن الغالبية العظمى من مأمور الفحص، حيث بلغ عددهم (59) مفردة، وبلغت النسبة المئوية لهم 69% من إجمالي مفردات البحث، حيث بلغت النسبة التي تليها مراجع فحص حيث بلغ عددهم (16) وبلغت النسبة المئوية (19%)، حيث جاءت أقل نسبتي مدير فحص ومدير عام حيث بلغ عددهم (9، 2) على التوالي، والنسبة المئوية لهم، (10%، 2%) على التتابع.

- بالنسبة لسنوات الخبرة نجد ان الغالبية العظمي أكبر من 10 سنوات، حيث بلغ عددهم (35) مفردة، وبلغت النسبة المئوية لهم 41% من إجمالي مفردات البحث، ثم بعد ذلك من 5 الى 10 سنوات بلغ عددهم (29) مفردة، وبلغت النسبة المئوية لهم 34%.

سادساً: اعتمادية الأداة المستخدمة في قياس نتائج الدراسة:

لتحديد درجة الاعتماد على الأداة المستخدمة في قياس استجابات مفردات العينة، قامت الباحثة بالاعتماد على ومعامل كرونباخ ألفا (α) : Cronbach's Alpha لقياس ثبات فقرات وابعاد الاستبيان. ويقصد بالثبات أن يعطي الاستقصاء نفس النتيجة حتى لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة على العينة تحت نفس الظروف وعلى فترات زمنية مختلفة، وكانت النتائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (4) : معامل ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة

ابعاد الدراسة		معامل ألفا كرونباخ
(المتغير المستقل): (التحول الرقمي)		
• التحول الرقمي	5	.844
المتغير التابع بأبعاده (دعم الإيرادات الضريبية).		
• البعد الأول: توسيع القاعدة الضريبية	6	.811
• البعد الثاني: زيادة فاعلية التحصيل الضريبي.	8	.888
• البعد الثالث: زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي.	9	.723
المقياس ككل	28	.923

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة لبُعد التحول الرقمي. فان معامل ألفا كرونباخ هو $(\alpha = 84.8\%)$ أي أن عبارات بُعد التحول الرقمي المتمثلة في 5 عبارات يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس المتغير المستقل (التحول الرقمي).
- بالنسبة لبُعد توسيع القاعدة الضريبية. فان معامل ألفا كرونباخ هو $(\alpha = 81.1\%)$ أي أن عبارات بُعد توسيع القاعدة الضريبية. المتمثلة في 6 عبارات يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس المتغير التابع (دعم الإيرادات الضريبية).

- بالنسبة لبُعد زيادة فاعلية التحصيل الضريبي، فإن معامل ألفا كرونباخ هو $(\alpha = 88.8\%)$ أي أن عبارات بُعد زيادة فاعلية التحصيل الضريبي. المتمثلة في 8 عبارات يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس المتغير التابع (دعم الإيرادات الضريبية).
- بالنسبة لبُعد زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي. فإن معامل ألفا كرونباخ هو $(\alpha = 72.3\%)$ أي أن عبارات بُعد زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي. المتمثلة في 9 عبارات يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس المتغير التابع (دعم الإيرادات الضريبية).
- بالنسبة للمقياس ككل فإن معامل ألفا كرونباخ هو $(\alpha = 92.3\%)$ أي أن عناصر المقياس ككل يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير في قياس ما صممت من أجله. مما سبق نستنتج أن جميع العبارات يمكن الاعتماد عليها في قياس متغيرات الدراسة: (دور رقمه مصلحه الضرائب العقارية في دعم الإيرادات الضريبية) والابعاد الخاصة بها.

سابعاً : علاقة الارتباط بين التحول الرقمي وابعاد دعم الإيرادات الضريبية:

لتوضيح هذه العلاقة يتم استخدام معامل الارتباط البسيط ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) : معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

العلاقة بين المتغيرات	التحول الرقمي	توسيع القاعدة الضريبية	زيادة فاعلية التحصيل الضريبي	زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي
التحول الرقمي	1			
	Sig. (2-tailed)	----		
	N	86		

		1	.735**	Pearson Correlation	توسيع القاعدة الضريبية
		----	.000	Sig. (2-tailed)	
		86	86	N	
	1	.263**	.758**	Pearson Correlation	زيادة فاعلية التحصيل الضريبي
	----	.000	.000	Sig. (2-tailed)	
	86	86	86	N	
1	.100**	.158**	.744**	Pearson Correlation	زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي
----	.000	.000	.000	Sig. (2-tailed)	
86	86	86	86	N	

** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 0.01

من خلال الجدول السابق يتضح:

- بلغت قيمة معامل الارتباط (0.735)، وهي تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (التحول الرقمي وتوسيع القاعدة الضريبية)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، مما يعني أن علاقة الارتباط بين المتغيرين معنوية وذات دلالة إحصائية.
- بلغت قيمة معامل الارتباط (0.758)، وهي تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (التحول الرقمي وزيادة التحصيل الضريبي)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، مما يعني أن علاقة الارتباط بين المتغيرين معنوية وذات دلالة إحصائية.
- بلغت قيمة معامل الارتباط (0.744)، وهي تدل على وجود علاقة طردية بين المتغيرين (التحول الرقمي، وزيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي)، وقيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05، مما يعني أن علاقة الارتباط بين المتغيرين معنوية وذات دلالة إحصائية.

يظهر الجدول السابق، نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، التي تبين أن غالبية معاملات الارتباط بين هذه المتغيرات ضعيفة نسبياً، حيث انحصرت قيم هذه المعاملات بين (0.26، 0.10) بالقيمة المطلقة، مما يدل على عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات ونستنتج من ذلك خلو البيانات من مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity).

1. اختبار الفرض الاول:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية وتوسيع القاعدة الضريبية.

جدول رقم (6) : تحليل الانحدار لتأثير تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه

الضرائب العقارية وتوسيع القاعدة الضريبية

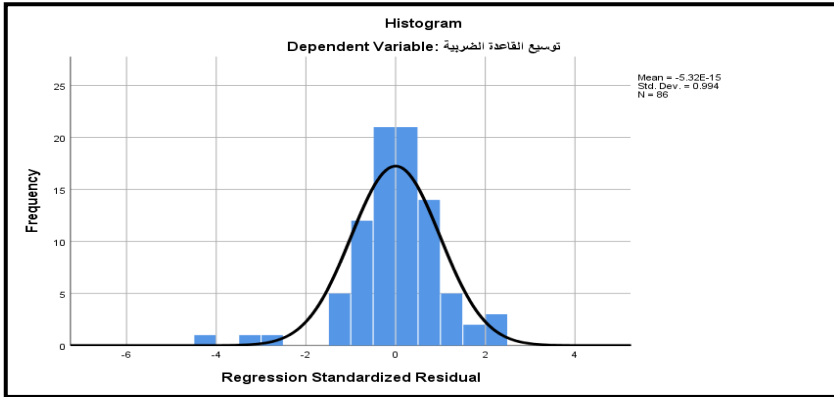
المعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	R ² معامل التحديد	F	الدلالة
توسيع القاعدة الضريبية	.460	48.239	أقل من 0.01	.365	6.945	0.000

أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتأثير التحول الرقمي على توسيع القاعدة الضريبية، وذلك بناء على معنوية اختبار ت حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1%. كما أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جداً. وجاء معامل الانحدار موجب أي أنه كلما زاد متوسط استخدم التحول الرقمي كلما كان له إثر إيجابي على زيادة توسيع القاعدة الضريبية.

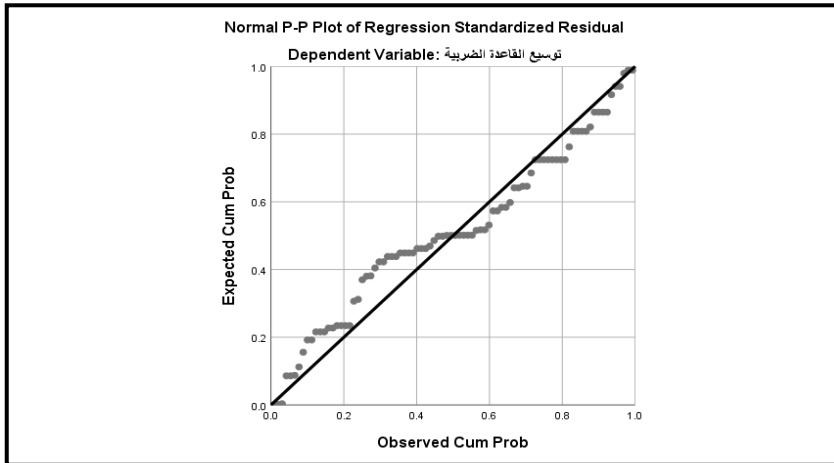
وأخيراً نجد أن قيمة معامل التحديد R² بلغت قيمته 0.365 وهي نسبة معنوية مما يشير إلى نسبة التغيرات في المتغير التابع (توسيع القاعدة الضريبية) والتي تسببها التغيرات في المتغير المستقل (التحول الرقمي) بلغت (36.5%) وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية وتوسيع القاعدة الضريبية.

وترى الباحثة ان نتائج اختبار هذا الفرض تتفق مع الاصلاحات الهيكلية في تطوير منظومه الضرائب العقارية.

التوزيع الطبيعي للبواقي لاختبار الفرض الاول



يتضح من الرسم البياني الممثل في المدرج التكراري أن البيانات التي تم الاعتماد عليها تتبع التوزيع الطبيعي وهو أحد شروط نموذج الانحدار، للنموذج المستخدم للتطبيق مفهوم تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحة الضرائب العقارية وتوسيع القاعدة الضريبية.



يتضح من الشكل البياني P.P PLOT أن البيانات تتجمع داخل الخط المستقيم وبالتالي فإن البواقي Residuals تتوزع حسب التوزيع الطبيعي وهو أيضا شرط من شروط صلاحية النموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الخاص بتوسيع القاعدة الضريبية.

2. اختبار الفرض الثاني:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحة الضرائب العقارية وزيادة فاعلية التحصيل الضريبي

جدول رقم (7) : تحليل الانحدار لتأثير تحليل الانحدار لتأثير تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحة الضرائب العقارية وزيادة فاعلية التحصيل الضريبي

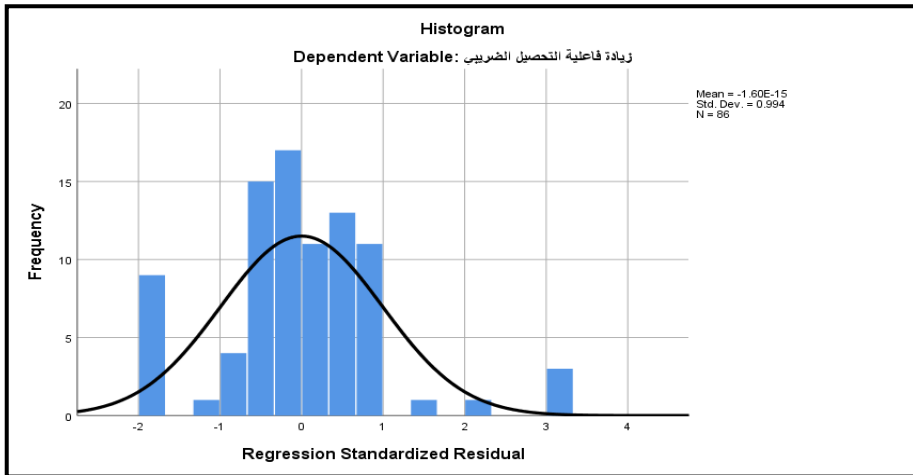
المعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	R ² معامل التحديد	F	الدلالة
زيادة فاعلية التحصيل الضريبي	.635	10.660	أقل من 0.01	.574	113.303	0.000

أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتأثير التحول الرقمي على زيادة فاعلية التحصيل الضريبي، وذلك بناء على معنوية اختبارات حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1%. كما أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جداً. وجاء معامل الانحدار موجب أي أنه كلما زاد متوسط استخدام التحول الرقمي كلما كان له أثر إيجابي على زيادة فاعلية التحصيل الضريبي.

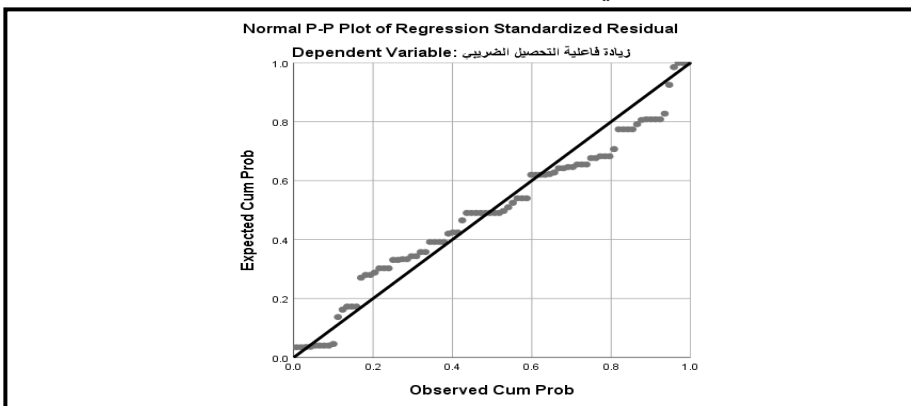
وأخيراً نجد أن قيمة معامل التحديد R² بلغت قيمته 0.574 وهي نسبة معنوية مما يشير إلى نسبة التغيرات في المتغير التابع (زيادة فاعلية التحصيل الضريبي) والتي تسببها التغيرات في المتغير المستقل (التحول الرقمي) بلغت (57.4%).

وبناءات على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحة الضرائب العقارية

وزيادة فاعليه التحصيل الضريبي، وترى الباحثة ان نتائج اختبار هذا الفرض تتفق مع التطوير المؤسسي لمصلحه الضرائب العقارية.
التوزيع الطبيعي للبواقي للاختبار الفرض الثاني



يتضح من الرسم البياني الممثل في المدرج التكراري أن البيانات التي تم الاعتماد عليها تتبع التوزيع الطبيعي وهو أحد شروط نموذج الانحدار، للنموذج المستخدم للتطبيق مفهوم تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية على زيادة فاعلية التحصيل الضريبي.



يتضح من الشكل البياني P.P PLOT أن البيانات تتجمع داخل الخط المستقيم وبالتالي فإن البواقي Residuals تتوزع حسب التوزيع الطبيعي وهو أيضا شرط من شروط صلاحية النموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الخاص بزيادة فاعلية التحصيل الضريبي.

3. اختبار الفرض الثالث:

لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية وزيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي

جدول رقم (8) : تحليل الانحدار لتأثير تحليل الانحدار لتأثير تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية وزيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي

المعاملات	التقدير	قيمة احصاء T	الدلالة	R ² معامل التحديد	F	الدلالة
زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي	.659	8.986	أقل من 0.01	.490	80.744	0.000

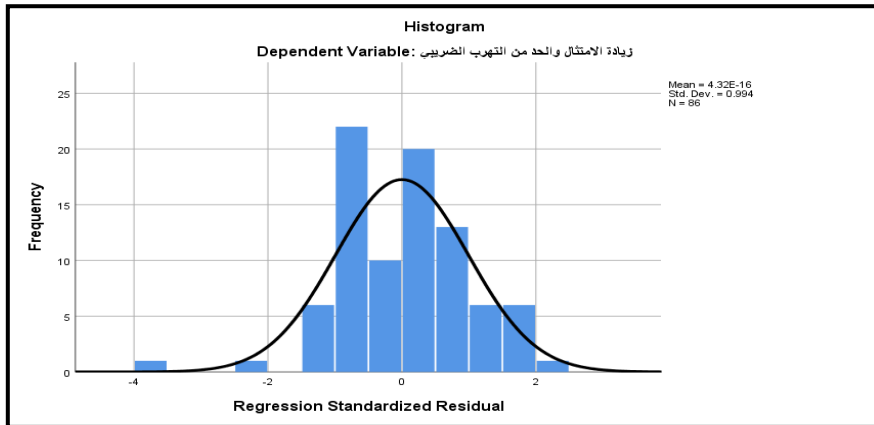
أكدت نتائج الجدول السابق على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لتأثير التحول الرقمي على زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي، وذلك بناء على معنوية اختبارات حيث نجد أن مستوى الدلالة أقل من 1%. كما أكدت على ذلك إحصاءات اختبار F والتي جاءت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 1% أي أن النموذج الخاص بالتقدير معنوي وذات دلالة عالية جداً. وجاء معامل الانحدار موجب أي أنه كلما زاد متوسط استخدام التحول الرقمي كلما كان له أثر إيجابي على زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي.

وأخيراً نجد أن قيمة معامل التحديد R² بلغت قيمته 0.490 وهي نسبة معنوية مما يشير إلى نسبة التغيرات في المتغير التابع (زيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي) والتي تسببها التغيرات في المتغير المستقل (التحول الرقمي) بلغت (49%)

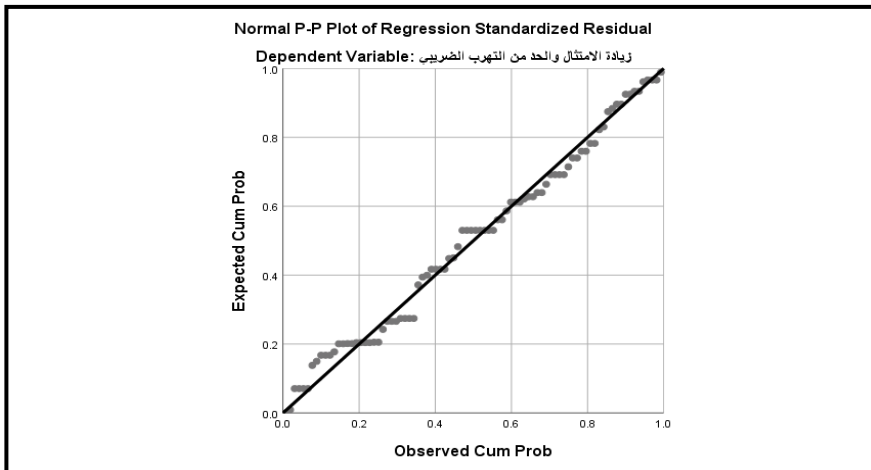
وبناءات على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل أي انه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية

وزيادة الامتثال وتقليل التهرب الضريبي. وهذا ما يتفق مع الإصلاحات التشريعية في مجال عمل الضرائب العقارية

التوزيع الطبيعي للبواقي للاختبار الفرض الثالث



يتضح من الرسم البياني الممثل في المدرج التكراري أن البيانات التي تم الاعتماد عليها تتبع التوزيع الطبيعي وهو أحد شروط نموذج الانحدار، للنموذج المستخدم للتطبيق مفهوم تفعيل آليات التحول الرقمي لمصلحه الضرائب العقارية على زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي.



يتضح من الشكل البياني P.P PLOT أن البيانات تتجمع داخل الخط المستقيم وبالتالي فإن البواقي Residuals تتوزع حسب التوزيع الطبيعي وهو أيضا شرط من شروط صلاحية النموذج المستخدم وهو نموذج الانحدار الخاص بزيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي.

7- النتائج والتوصيات:

من خلال تحقيق أهداف البحث في التحقق من مدى مساهمة التحول الرقمي في مصلحه الضرائب العقارية في تطوير مستوى الأداء مما ينعكس على محاربه التهرب والغش الضريبي و يكون له اثر ايجابيا في زيادة الإيرادات والحصيله الضريبية ، وذلك من خلال الاعتماد على تطبيق آليات التحول الرقمي، وتحقيقا لهذا الهدف استخدمت الباحثة أسلوب الانحدار البسيط لتحليل قدره مشروع التحول الرقمي المنفذ في منظومة الضرائب العقارية على دعم الحصيله الضريبية من خلال الاعتماد على الاستبيان .اعتمدت الباحثة على المتغير المستقل وهو التحول الرقمي ، المتغير التابع وهو دعم الإيرادات الضريبية بأبعاده المتمثلة في (توسيع القاعدة الضريبية ، زيادة فاعلية التحصيل الضريبي، زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي). وتوصلت الدراسة الى:

- هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لتفعيل استخدام اليات التحول الرقمي بمصلحه الضرائب العقارية على دعم حصيله الايرادات الضريبية.
- يؤثر التحول الرقمي على توسيع القاعدة الضريبية (36.5%)، بينما زيادة فاعلية التحصيل الضريبية كانت بنسبه (57.4%)، أما زيادة الامتثال والحد من التهرب الضريبي كانت بنسبة (49%).
- يساهم التحول الرقمي في تحديث منظومة الإدارة الضريبية وتيسير الإجراءات على الممولين مما يحقق العدالة الضريبية وضبط المجتمع الضريبي.
- يساعد تطوير مصلحه الضرائب العقارية على بناء الوعي الضريبي للممولين والتواصل الفعال مع المجتمع الضريبي وزيادة الثقة بين الممولين ومصلحه الضرائب.

وتوصى الباحثة:

- ضرورة التوسع في تفعيل استخدام اليات التحول الرقمي لمنظومه التحاسب الضريبي لما تحققه من توسيع قاعدة المجتمع الضريبي وزيادة حصيلة الإيرادات الضريبية.
- رفع كفاءه الإدارة الضريبية عن طريق تبسيط الاجراءات على الممولين والعاملين بالمصلحة واتاحه أحدث تكنولوجيا رقميه متطورة في الاعمال الضريبية من خلال موظفين اكفاء، وهيكـل تنظيمي يتناسب مع اهداف التطوير مما يحقق زيادة فاعليه التحصيل الضريبي.
- ضرورة اتخاذ المنظومة الضريبية إجراءات وسياسات محكمه ومعلنه لمواجهة التهرب الضريبي.
- التوجهات البحثية المستقبلية.
- دور تكنولوجيا البلوك تشين في اصلاح المنظومة الضريبية.
- تأثير تحول الإدارة الضريبية نحو تطبيقات البيانات الضخمة لتعبئه الإيرادات الضريبية.
- تأثير البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي على دعم الإيرادات الضريبية.
- التكامل بين البلوك تشين وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي واهميته في الحد من التهرب الضريبي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية.

- أحمد مندور، وآخرون، "الأثار الاقتصادية والبيئية لظاهرة التهرب الضريبي في مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2010م"، مجلة العلوم والبحوث البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعه عين شمس، المجلد الثامن والثلاثون، الجزء الأول، ص. 1-18، 2017.
- إكرامي، جمال السيد، زهر، "استخدام تكلفه الإصلاح الضريبي الرقمي في ضبط مؤشرات المالية العامة في مصر: دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كليه التجارة، جامعه المنوفية، مجلد 8، عدد4، ص704-653، 2021.
- إكرامي، جمال السيد، زهر، "إثر استخدام النظم الرقمية على تكاليف الإنتاج بقطاع الأعمال"، المجلة العلمية للبحوث التجارية، كليه التجارة، جامعه المنوفية، مجلد 7، عدد 3، ص 259-290، 2020.
- أمال على إبراهيم، "دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية" مع اشاره خاصة للاقتصاد المصري "مجلة البحوث المالية، كليه التجارة جامعه بور سعيد، مجلد 22، عدد 1، ص 1-32، 2021.
- سناء محمد عبد الغنى، (انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر)، مجله كليه السياسة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الرابع عشر، 2022.
- عبد القادر، مصطفى شحاتة، (مكافحه التجنب الضريبي الدولي في ضوء أنشطه الاقتصاد الرقمي: هل هو ضرورة أم رفاهية) المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES، ورقه عمل رقم 195، 2018.
- شحاتة، محمد موسى، على، "دور آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتکز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030 م" بين حتمية التغيير ونتائج الأداء. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كليه التجارة، جامعه مدينه السادات، مجلد 6، عدد 1، ص1-26، 2020.
- شحاتة، محمد موسى، على، "انعكاسات تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء مبادرات الشمول المالي على تطبيقات الحكومة الالكترونية بجمهورية مصر العربية " المجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كليه التجارة، جامعه مدينه السادات، مجلد 6، عدد 9، ص 198-222، 2020.
- رمضان الميه، مروه السويسي، "إثر تطبيق نظام الفحص الضريبي الالكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030 م.

دراسة تطبيقية، "المجلة العملية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص 328-367، 2022.

مبروك، محمد السيد نصر، "نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي في التحاسب الضريبي الإلكتروني بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية"، جامعه مصر للعلوم والتكنولوجيا، مجله الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات، المؤتمر العلمي الدولي الثاني "الحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة"، 2021.

مصطفى محمود عبد القادر، "الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة- إصلاح السياسة الضريبية في مصر، العدد رقم 2 من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

محمد على وهدان، مروه احمد عبد الرحمن "دور آليات التحول الرقمي في تفعيل مدخل المراجعة على أساس المخاطر لتعزيز جوده عملياته المراجعة"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، كليه التجارة، جامعه مدينه السادات، مجلد 13، عدد 3، ص 1685-1714، 2022.

محمد لطفي، ماجدة عبيد، "إيرادات الثروة العقارية وأثرها على زيادة الحصيلة الضريبية - دراسة تطبيقية على مأموريه ضرائب مصر الجديدة والنزهة"، مجله العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعه عين شمس، المجلد الأربعون، الجزء الثالث، ص 333-364، 2017.

محمد مسعود سالم، "وثائق وسجلات الضرائب العقارية - واقعها ووضع تصور لتطورها (دراسة ميدانية على محافظه كفر الشيخ- مصر)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الأولى، 2018.

يسرى مهدي، زهره الزبيدي، "تحليل ظاهره التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي"، كليه الإدارة والاقتصاد، جامعه بغداد، ص 1-27، المجلد 12، العدد 9، 2012.

مصطفى محمود عبد القادر "إصلاح السياسات الضريبية في مصر" من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم 2، 2020.

محسن، حسن سالم، "الحصر الضريبي ومدى مساهمته في الحد من التهرب الضريبي" بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، مجله الدنانير، العدد التاسع، ص 507-530، 2016.

محمد بن التومي، علاوة، "الرقابة الجبائية كاليه لمكافحة التهرب الضريبي. دراسة حاله بمديرية الضرائب لولاية المسلية" كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، ص 1-113، 2020.
شيرين ميلودي، لينده صغر، "محددات التهرب الضريبي في الجزائر"، "كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، ص 1-65113، 2021.
محمد سليم وهبه "التهرب الضريبي - واقع وتوصيات"، المؤتمر الثاني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، 2010.

محمد ذكي، "التهرب الضريبي (كيف قياسه وسبل مكافحته).
البيان المالي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2020/2019.
البيان المالي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2021/2020.
البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة لدوله للسنة المالية 2021/2020 ص 1-143.
الخطة الاستراتيجية لمصلحه الضرائب المصرية 2018.
أهم انجازات ومشروعات وزاره المالية خلال الفترة 2018-2021.
وزاره المالية "حصاد ستة أعوام، انجازات ومشروعات وزاره المالية 2014-2020، 1-47. ص. 1-64.
كتيب الإحصاءات الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، إصدار 2020.

ثانيا: المراجع الأجنبية.

- Ali Uyar .En Etal , "Can E Government Effect Of ICT, Technological Forecasting & Social Change ", Journal Home Page. :www.elsevier.com,2021,pp:1-13.
- Carla Santos Pereira ,and etal," The Importance of Digital Transformation International Business", Sustain Ability, 14 , 834 , pp.1-26 , 2022.
- Christian Matt ,etal," Digital Transformation Strategies " , Business & Information Systems Engineering,57(5),P.p339-343,2015.
- Fadwa Zaoui , Nissrine Souissi, (2020) ,Roadmap For digital Transformation ; Aliterature Review,The7Th International Conference on Emerging inter-Networks, Communication and Mobility (EICM) ,2020, P.623.

- Garima Pande ,Uday Pimprikar," Digital Transformation at Fulcrum of The New Tax Compliance Order ",Bulding A better Working World,2022.
- Ks Chronozone , " Digitale Ttansformatie van De Belastingdienst l seen Functie Van De Staat Administratie" , University of Economics,P.p1331-1334,2021.
- M .A Nazarov , And etal," Digitale Ttansformation Of Tax Administration ", International Scientific Conference, pp144-149,2019.
- Markus Andreasson ,Fredrik Mattsson ,"Value Creation Through Digitalization in Real Estates; Astudy About Digitalization in The Swedish Real Estate Sector" , Department of Technology Management and Economics,2019.
- Natalia Pantelieieva," Digitale Ttansformatie van De Belastingdienst" ,International Electronic Scientific Journal ,Vol 8,No1,2022.pp.3035-3051.
- Cheng Gong ,Vincent Ribiere ,"Developing Aunified Definition , Of Digital Transformation" , Technovation , V,102,2021.
- Denisa Ihnatisinova , "Digital of Tax Administration Communication Under the Effect of Global Megatrends of The Digital ",University of Economics in Bratislava ,pp,1-14,2022
- Digitalisation Of Tax Adminstration. Abusiness Perspective, International Chamber of Commerce,2021, pp.1-19.
- Fatima S .Agalarov , " Transformation of Property in The Conditions of Digitalization of Russia ",Global Journal of Management and Business Research :D Accounting and Auditing ,Volume19,Issue 4,2019.
- James Alm , "Tax Evasion ,Technology ,And Inequality" .Tulane University ,Tulane Economics Working Paper Series,2021 , p.p1-36.
- Jelena ,Tiko, "Digital Transformation ;Conceptual Frame Work ,Business Management and Economics Engineering",2019.

- Jonny Holmstrom ."From AI to Digital Transformation :The AI Readiness Framework ,Business Horizons,2022,P.p329-339.
- Natalia Victorova And Etal , " Weerspiegeling Van Digitale Ttansformation Op Belasting Drug", IOP Confrence Series Materials Science and Engineering,2020.
- Peter C.Verhoef ,and etal ,"Digital Transformation :Amultidisciplinary Reflection and Research Agenda ",Journal of Business Research 122, P.p.1-13,2021.
- Strango ,Cristina, "Does Digitalisation In Public Services Reduce Tax Evasion ?", Faculty of Economics and Business Administration West University of Timisoara , P.p1-17,2021.
- Vassallo , Katia ,"Digital of Tax Administration : A Maltese Perspective ",Faculty of Economics ,Management and Accountancy , Department of Accountancy,2021.
- Digital Transformation in Real Estate Apactical Guide.
www.unissu -
- Digitalisation Of Tax Adminstration , Microsoft and PWC,2018-
- www.pwc.nl
- <https://www.microsoft.com/government>.